



فاعلية السياسة النقدية في تنشيط الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة 2004 - 2018

المدرس المساعد

منعم حسين علي عويد

قسم ادارة الاعمال - كلية النور الجامعة
العراق

ايميل : monem_hussain@yahoo.com

المخلص

يهدف البحث الى توضيح الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تنشيط الناتج المحلي الاجمالي في العراق، من خلال زيادة انتاج ثروة وطنية متنوعة ومستدامة في ظل اقتصاد يحفز وينمي القطاعات الحقيقية ويرتكز على قطاع النفط، عن طريق ادارة الاقتصاد الكلي بالشكل الذي يعزز من قوة النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية والقدرة على توفير بيئة مناسبة للاستثمار، ودعم الشراكة مع المصارف الاجنبية المعتمدة وتسهيل التعاملات مع المؤسسات النقدية المحلية وحل المشاكل والعقبات التي تواجه الشركات والهيئات العاملة في البلد، اذ اوضحت نتائج التحليل القياسي ان متغيرات السياسة النقدية ذات تاثير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي من خلال قيمة $(R^2=0.96)$ و $(R^2=0.94)$ على التوالي في الانموذجين وهذا يعني ان (96% و 94%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تعود الى المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذجين على التوالي، كذلك تشير قيمة $(F=70.52872)$ و $(F=72.74671)$ للانموذجين على التوالي عند مستوى معنوية 5% وقيمة احتمالية (prob= 0.000) الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في الانموذجين مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، كما اوضحت قيمة $(DW= 1.387419)$ و $(DW= 1.257052)$ للانموذجين على التوالي بانة لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي لقيم المتغير العشوائي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، عرض النقد، حوالات الخزينة المركزية، الناتج المحلي الاجمالي، ARDL.

The Effectiveness of Monetary Policy in Stimulating Gross Domestic Product in Iraq During The Period 2004 - 2018

Assistant Lecturer
Monem Hussain Ali Awed
Business Administration Department
Al-Nisour University College
Iraq
Email : monem_hussain@yahoo.com

ABSTRACT

The research aims to clarify the role that monetary policy plays in stimulating gross domestic product in Iraq, by increasing the production of a diversified and sustainable national wealth in light of an economy that stimulates and develops the real sectors and focuses on the oil sector, by managing the macro economy in a manner that enhances the strength of balanced growth of sectors Economic capacity and the ability to provide a suitable environment for investment, support the partnership with accredited foreign banks, facilitate transactions with local monetary institutions, and solve problems and obstacles facing companies and agencies operating in the country, as the results of the standard analysis indicated that the policy variables A potency with a significant effect on the gross domestic product through the value of ($R^2=0.96$) and ($R^2=0.94$), respectively) in the two models, which means that (96% and 94%) of the changes in the dependent variable are due to the independent variables included in the two models, respectively, as well. The value of ($F=70.52872$) and ($F=72.74671$) for the two models, respectively, at the level of significance of 5% and the probability value (prob 0.000) indicates that there is a common complementarity between the variables included in the two models, which means a long-term balanced relationship, as indicated by the value of ($DW=1.387419$) and ($DW=1.257052$) for the two models, respectively, that there is no problem of self-correlation of random variable values.

Keywords: Monetary Policy, Money Supply, Central Treasury Transfers, Gross Domestic Product, ARDL.



المقدمة:

تعد السياسة النقدية في العراق واحدة من أهم السياسات الاقتصادية الأكثر فاعلية في دعم النشاط الاقتصادي، من خلال العمل على تنشيط الناتج المحلي الإجمالي، إذ تأتي هذه الأهمية من موقعها في قمة هرم الجهاز المصرفي متمثلة بالبنك المركزي العراقي، إذ تقوم السياسة النقدية بتحويل اهدافها الى مهام عملية تتصف بالكفاءة والفاعلية والمرونة من خلال استقطاب الموارد والمدخرات النقدية الى الجهاز المصرفي وتوزيعها في الوقت الذي تؤثر فيه الأدوات النقدية تأثيراً سريعاً على القطاع المالي والاقتصادي للوصول الى اهداف البنك المركزي، إذ ان البنك المركزي يتمتع بخصوصية في العمل ينفرد بها عن المصارف التجارية يأتي في مقدمتها إصدار وإدارة العملة من خلال المحافظة على قيمتها، كما إنه يقوم بدور مصرف الحكومة من خلال إدارة الحسابات الخاصة بها محلياً ودولياً، فضلاً عن كونه بنك البنوك أو الملجأ الأخير للمصارف في حال تعرضها إلى أزمة مالية، وفي الوقت الذي تتشابه فيه البنوك المركزية بطبيعة العمل فإنها تختلف في حدود الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، ومن هنا تأتي ضرورة البحث في مدى امكانية السياسة النقدية في رفع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق تنشيط الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

المبحث الاول

أولاً : منهجية الدراسة

اهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال تفعيل دور السياسة النقدية في العمل على تنشيط الناتج المحلي الإجمالي في العراق الذي يؤدي بدوره الى رفع مستوى النشاط الاقتصادي.

مشكلة البحث:

ما مدى امكانية السياسة النقدية على تنشيط الناتج المحلي الإجمالي في العراق، والذي يعاني من الكثير من التشوّهات في بنية الهيكلية بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي، نتيجة للتعطيل شبة الكامل للقطاعات المنتجة، واعتماد العراق وبشكل كبير على الإيرادات النفطية فضلاً عن اعتماده على الواردات في تمويل الطلب المحلي.

فرضية البحث:

للسياسة النقدية دور فاعل في تنشيط الناتج المحلي الإجمالي في العراق، باعتبارها المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي من خلال التحكم في حجم الكتلة النقدية عن طريق التوسع في دعم المشاريع الاستثمارية المنتجة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على امكانية السياسة النقدية في تنشيط الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي بدوره الى زيادة النمو الاقتصادي للبلد.

منهج البحث:

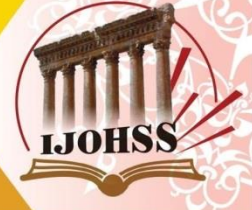
اعتمد البحث على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالاطار النظري، واعتمد على المنهج التحليلي فيما يخص متغيرات الدراسة واتخذ العراق كحالة دراسية.

الحدود المكانية والزمنية للبحث:

يتخذ البحث حدوده المكانية من الاقتصاد العراقي، والزمنية خلال المدة (2004_2018).

ثانياً : الدراسات السابقة:

1_ دراسة (حسني، رنا، 2016) بعنوان أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1991-2013) تمت دراسة النمو الاقتصادي مُعبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على اداتين للسياسة المالية وهما (الإنفاق العام، والإيرادات العامة)، واداتين للسياسة النقدية وهما (حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، والمعروض النقدي MI). إن لكل متغير كما سنرى في مراجعة الأدبيات كان له تأثير على النمو الاقتصادي، وبالتالي وجدت الحاجة لمعرفة أي تلك المتغيرات أكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد المصري، كما أن موضوع النمو الاقتصادي يعكس مدى قوة اقتصاد الدولة فتكون الدولة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي كلما كان معدل النمو الاقتصادي بها أفضل، حيث يدل ذلك على وجود حالة من الاتزان والانتعاش في الاقتصاد، إذ توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من اهمها تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ليس فقط من خلا الأدوات الكمية فحسب



بل والادوات الكيفية أيضاً حيث تعد الادوات الكيفية صاحبة الاثر المباشر، لذلك توصى الدراسة بانه لكي تتمكن السلطات النقدية من توفير حاجة النمو الاقتصادي من الأرصدة النقدية دون التسبب في تضخم الأسعار فانه يتعين عليها مراقبة الطلب على النقود وتوجيه عرض النقود بالصورة التي تستوفي احتياجات الطلب على الأرصدة النقدية او تقترب منها ولذلك يجب عمل دراسات لقياس دالتي طلب وعرض النقود بغرض التنبؤ بالتصرفات المحتملة، بالإضافة إلى ما يقوم به البنك المركزي من تخطيط كمية النقود والائتمان بما يتناسب مع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي والمعدل المرغوب في ارتفاع الأسعار لضمان التوفيق بين مقتضيات التنمية ومقتضيات الأسعار.

2- دراسة (Sesay Brima, Emmanuel Alpha Mansaray-Pearce, 2015) بعنوان العلاقة السببية بين عجز الموازنة والعرض النقدي والتضخم في تركيا للمدة (1980-2014)، اكدت الدراسة على ان العجز في الموازنة مشكلة خطيرة بسبب النفقات العامة المتزايدة ، ونظام الحكم والتهرب الضريبي والتنسيق الضعيف بين السياسات المالية والنقدية وتقدم هذه الدراسة بحث في العلاقة بين عجز الموازنة ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، واستخدم في الدراسة اختبار جوهانسون ، وتم توظيف نموذج تصحيح الخطأ (VECM) و اختبار كرانجر السببية . تظهر النتائج من العلاقة وعلى المدى البعيد ان (سعر الصرف ، الناتج المحلي الاجمالي ، عرض النقد) لديهم علاقة سلبية وهامة مع العجز في الموازنة الحكومية ، في حين ان سعر الفائدة و التضخم لديهما علاقة ايجابية واحدة مع عجز الموازنة، وبهذا توصي الدراسة الى التنسيق بين السلطات النقدية والمالية في سير اليونان لغرض التحكم فيها عن كثب وكفاءة تخطيط الموازنة العامة والضرائب و انفاق القطاع العام .

3- دراسة (صالح، علي سلمان، 2003) بعنوان عجز الموازنة والاداء الاقتصادي، تهدف الدراسة الى بيان العلاقة بين عجز الموازنة ومتغيرات الاقتصاد الكلي (النمو وأسعار الفائدة والعجز الجاري وسعر الصرف ، وغيرها) والذي يمثل واحدة من موضوعات النقاش بين الاقتصاديين وصناع السياسات في البلدان المتقدمة والنامية ، ومع ذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو التركيز على المناقشات النظرية والدراسات التجريبية ونماذج الاقتصاد الكلي من اجل استخلاص الاستنتاجات الموضوعية ، والتي يمكن ان تكون مفيدة في بناء وتطوير الاقتصاد الكلي ، وتشير الدراسة إلى أن كل من طريقة التمويل و مكونات النفقات الحكومية يمكن أن تكون لها آثار مختلفة على متغيرات الاقتصاد الكلي ، و من الضروري التمييز بين النفقات الجارية والرأسمالية عند تقييم تأثير السياسة المالية على الاستثمار الخاص ونمو الإنتاج ، و اكدت هذه الدراسة بان هناك علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وهناك ادلة قوية في كل من البلدان المتقدمة والنامية وكذلك تشير الى ان اي زيادة في عجز الموازنة من شأنه ان يحمل الاقتصاد المحلي اعبائه ، علاوة على ذلك ان اثار العجز في الموازنة على اسعار الصرف يعتمد على طريقة التمويل سواء من الضرائب ام من خلال زيادة النمو النقدي .

4- دراسة (موسى، نضال علي، 2010) بعنوان حوالات الخزينة كأداة لتمويل العجز المالي في العراق (1990-2008) استخدم هذا البحث تفعيل دور حوالات الخزينة المركزية كأداة لتمويل العجز المالي في العراق بعد ما استخدم جميع انواع التمويل المختلفة (الداخلي والخارجي) تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق، اذ ركزت هذه الدراسة بشكل اساس في بيان الدور الذي تلعبه مزادات حوالات الخزينة كأداة تمويل العجز المالي و الوقوف على مدى تفاعل المصارف التجارية معها وبيان إذا ما كانت مبالغ المزادات تنسجم مع حاجة وزارة المالية ومدى استجابة المصارف التجارية لشراء حوالات الخزينة ، توصلت الدراسة الى استمرار العجز المالي واعتماد تمويله عن طريق الاقتراض من البنك المركزي لعدم توافر البدائل الكافية ، كانت حوالات الخزينة اداة مهمة لتمويل العجز المالي .

المبحث الثاني الاطار النظري

1 - السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية جزءاً من السياسة الاقتصادية الكلية حيث تؤدي دوراً مهماً وفعالاً في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والأثمان، ومن خلال هذا الدور المهم تستطيع السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي كأعلى سلطة نقدية تحقيق أهداف حيوية محددة وفق أولويات تقررهما المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، فأحياناً تستخدم السلطات النقدية أهداف وسيطة (عرض النقود وأسعار الفائدة) للوصول إلى تحقيق هدف نهائي تصبوا إليه كاستقرار الأسعار والحد من التضخم والذي يعتبر من أبرز وأهم الأهداف التي تسعى إليها كافة اقتصادات العالم بما للتضخم من آثار سلبية تنعكس على النمو الاقتصادي. (الخرجي، 2010، ص: 3).

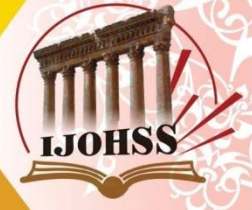
(أ) **سعر الصرف** : يعتبر سعر الصرف النقدي مؤثر هام على الأوضاع الاقتصادية للبلد، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية، ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطاً انكماشياً، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم و بالتالي انخفاض في مستويات النمو، لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد اتجاه العملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار سعر الخارج، عن طريق ربط عملا الصرف لعملتها، لكن رغم ذلك فإن موجات المضاربة الشديدة على العملات لصعب السيطرة و التحكم في هذا الهدف. (قادي، 2003، ص: 64)

(ب) **عرض النقود** : هو عبارة عن القدرة الشرائية عند الأفراد، ويُشار له بتوافر النقود؛ أي أنّ الأصول السائلة في القطاع الاقتصادي تعتمد على تبادل الخدمات والسلع، وتؤدي زيادة عرض النقود إلى ظهور تضخم اقتصادي، أما انخفاض عرضها فينتج عنه ظهور البطالة، والانكماش، وخمول القدرة على الإنتاج، ويُعرف عرض النقود بأنه النقد المتداول بالإضافة إلى المال الموجود ضمن الحسابات المصرفية، ولا يشمل عرض النقود أي شكل آخر من أشكال الثروة المالية، كالأسهم أو الاستثمارات المالية، كما لا يشمل الأدوات الائتمانية، كالرهن العقاري، والقروض المالية، ومن التعريفات الأخرى لعرض النقود أنه الرصيد الكلي من العملات، والأدوات المالية السائلة التي يتم تداولها في اقتصاد دولة معينة. (الرفاعي، 2002، ص: 79)

(ت) **حوالات الخزينة المركزية** : تمثل آلية فاعلة للتأثير على السيولة المصرفية الفائضة والتأثير في أسعار الفائدة القصيرة الأجل في السوق النقدية من خلال بيع وشراء (السندات أو حوالات الخزينة) بهدف ضبط مناسيب السيولة في الأمد القصير ولإحداث العمق المالي على المدى البعيد من خلال ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة. (حمد، 2013، ص: 15)

(ث) **التضخم** : هو زيادة في النقود المتداولة ينتج عنها زيادة في الأسعار، وانخفاض القيمة الشرائية للنقود، وتظهر العلاقة بين التضخم وعرض النقود بالاعتماد على نظرية كمية النقود (النظرية الكلاسيكية)؛ حيث تُشير إلى وجود علاقة تناسبية بين عرض النقود ومستوى الأسعار العام، فتعتبر عرض النقود متغيراً مستقلاً أما مستوى الأسعار فهو متغير تابع، وتفترض الكلاسيكية تثبيت السرعة الخاصة بدوران النقود، وتثبيت حجم الإنتاج، فتتحصّر مسؤوليّة السلطة النقدية في التأثير في عرض النقود سواءً بالزيادة أو النقصان، ويؤثر ذلك في المستوى العام للأسعار. (حجاجة، 2019، ص: 3)

(2) **الناتج المحلي الإجمالي (GDP)** : هو متغير اقتصادي رئيسي يتأثر بتغير عرض النقود، فعندما تزداد قيمة عرض النقود؛ نتيجةً لسياسة نقدية توسعية سيؤدي ذلك إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وانخفاض معدل الفوائد مما يساهم بتوسع الاستثمارات المالية، أما في حال الاعتماد على سياسة نقدية انكماشية سيؤدي إلى تقليص عرض النقود مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار الفوائد، وانخفاض في المستوى العام للأسعار فيؤدي ذلك إلى تقليل الاستثمارات. (عكروش، 2011، ص: 103)



المبحث الثالث : عرض النتائج وتحليلها وفقاً لـ نموذج التحليل القياسي
تم استعمال مجموعة من متغيرات السياسة النقدية (سعر الصرف، عرض النقد ، حوالات الخزينة المركزية، معدل التضخم) كمتغيرات مستقلة للمدة (2004_2018) في قياس العلاقة بينها وبين الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي وبأستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews9) لبيان فاعلية السياسة النقدية في تنشيط الناتج المحلي الاجمالي، اذ يشمل التحليل على انموذجين وكالاتي :

الانموذج الاول:

$$Y = f(x)$$

$$Y = \text{GDP}$$

$$X = (\text{EX}, \text{MS})$$

$$\text{GDP} = f(\text{EX}, \text{MS})$$

اذ ان

- GDP الناتج المحلي الاجمالي
- EX سعر الصرف
- MS عرض النقد

الانموذج الثاني:

$$Y = f x$$

$$Y = \text{GDP}$$

$$X = (\text{INF}, \text{CTT})$$

$$\text{GDP} = f(\text{INF}, \text{CTT})$$

اذ ان

- GDP الناتج المحلي الاجمالي
- INF معدل التضخم
- CTT حوالات الخزينة المركزية

جدول (1) بعض متغيرات السياسة النقدية مع (GDP) للمدة (2004_2018)

السنوات	GDP مع النفط مليون دينار	سعر الصرف دينار/دولار	عرض النقد مليون دينار	حوالات الخزينة المركزية/مليون دينار	معدل التضخم %
2004	53235358	1453	10148626	4476660	26.8
2005	73533598	1475	11399125	4434707	37.1
2006	95587954	1475	15460060	3486137	53.1
2007	111455813	1267	21721167	1238186	30.9
2008	157026061	1203	28189934	1219235	12.7
2009	130643200	1182	37300030	5197715	8.3
2010	162064565	1186	51743489	5944472	2.5
2011	217327107	1196	62473929	4210525	5.6
2012	254225490	1233	63738571	6547519	6.1
2013	273587529	1232	73830964	4255549	1.9
2014	258900633	1214	72692448	9520019	2.2
2015	207876191	1247	65435425	75340233	1.4

0.1	650271083	70733027	1275	196536350	2016
0.2	32294624	76986574	1246	225722375	2017
0.4	32294624	75676689	1246	251064479	2018

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات مختلفة .

اختلفت توجهات السياسة النقدية خلال المدة (2004_2018) عما قبلها لذلك تم اختيار هذه المدة موضعاً للدراسة، وبسبب قصر السلسلة الزمنية تم استخدام معادلات (Diz Approach) لتحويل البيانات السنوية الى فصلية وكالاتي (Diz,1971, p 93).

$$X_1 = Z_{t-1} + 7.5/12(Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_2 = Z_{t-1} + 10.5/12(Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_3 = Z_t + 1.5/12(Z_{t+1} - Z_{t-1})$$

$$X_4 = Z_t + 4.5/12(Z_{t+1} - Z_{t-1})$$

Z_t ترمز الى قيمة المتغير في السنة الحالية (t)

Z_{t-1} تشير الى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة (t)

Z_{t+1} تشير الى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة (t)

X_i تمثل قيمة الربع (1 ، 2 ، 3 ، 4) (انظر ملحق 1 جدول 13)

(1) نتائج اختبار السلاسل الزمنية

يتم إجراء اختبار جذر الوحدة (unit root test) للتأكد من سكون المتغيرات ويمثل هذا الاجراء الاول في اختبار السلسلة الزمنية وبعدها يتم اجراء الاختبارات الاخرى.

(2) نتائج اختبار فيليبس-بيرون Phillips Perron (PP)

تم اجراء اختبار PP كما في الجدول (2) للتأكد من وجود جذر الوحدة من عدمه على وفق ثلاث حالات (حد ثابت فقط ، حد ثابت واتجاه عام، ولا حد ثابت ولا اتجاه عام) تبين بان السلسلة الزمنية تعاني من جذر وحدة لبعض المتغيرات (EX,MS,INF) ولا يوجد سكون في المستوى (I_0) وعلى اساس ذلك تقبل فرضية العدم ($H=0$) والتي تنص على وجود جذر وحدة ، وبعد اخذ الفرق الاول (I_1) للسلسلة الزمنية الربع سنوية للمدة (2004_2018) تبين بان جميع المتغيرات سكنت عند هذا الفرق ، وهنا نرفض فرضية العدم ($H=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H=1$)، ومن خلال نتائج الجدول (2) يتوضح ذلك: (صالح، 2019، ص 303).

جدول (2) اختبار فيليبس بيرون لجذر الوحدة (P P unit root test)

المتغير	المستوى			الفرق الاولى			الفرق الثاني		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
GDP	0.006	0.006	0.376	0.000	0.000	0.000	0.0001	0.0001	0.000
EX	0.044	0.164	0.323	0.000	0.000	0.000	0.0001	0.0001	0.000
MS	0.398	0.234	0.480	0.000	0.000	0.000	0.0001	0.0001	0.000
INF	0.451	0.520	0.097	0.000	0.000	0.000	0.0001	0.0001	0.000
CTT	0.0003	0.000	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001	0.000

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

بعد اجراء اختبار السكون (unit root test) و وفقا لنتائج اختبار فليبس بيرون (p) ، تبين ان بعض المتغيرات قد سكنت عند المستوى (I0)، والبعض الاخر سكنت عند الفرق الاول (I1) وكما موضح في الجدول (2) مما يعني امكانية القيام باختبار أنموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL)، اذ ان ما يميز هذا الانموذج يقدر المتغيرات حتى وان كانت ساكنة في الفرق الاول (I1) او المستوى (I0) او الخليط معاً ، اذ نلاحظ ان الانموذج يقوم باختيار عدد التخلفات (lag) وبطريقة تلقائية وهذه احد ميزاته (الكبيسي، 2010، 145).

3 نتائج اختبار (ARDL) للانموذج الاول

أ) تقدير أنموذج ARDL لأثر (EX و MS) على (GDP)

بعد اجراء تقدير نموذج ARDL نقوم باختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين (سعر الصرف، عرض النقد) وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي وذلك من خلال قيمة (F) وفق فرضية العدم التي تنص على ان معاملات المستويات المبطة للمتغير تساوي جميعها صفراً، وبالتالي تعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات $H_0: A_1=A_2=A_3=A_4=0$ والتي تخالف النظرية البديلة التي تنص على وجود علاقة طويلة الاجل $H_1: A_1 \neq A_2 \neq A_3 \neq A_4 \neq 0$ (البيرماني، 2019، ص:282).

ومن خلال النتائج في الجدول (3) يلاحظ ان اثر المتغيرات المستقلة المذكورة (EX,MS) كان معنوياً على المتغير التابع (GDP)، اذ يتضح ذلك من خلال قيمة (t) المحسوبة لكلا المتغيرين عند مستوى معنوية (5%) كما توضح قيمة معامل التحديد ($R^2=0.96$) بان (96%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي تقسر بواسطة المتغيرات المستقلة التي تضمها الانموذج و(4%) تعود الى عوامل اخرى لم تدخل في الانموذج وهذه النتائج تفسح لنا المجال لاختبار مدى تحقيق التكامل المشترك بين المتغيرات في اطار نموذج (UECM) ومدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل أنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، عن طريق اختبار الحدود، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach).

اذ يتم مقارنة احصائية (F) المحسوبة مع الحد الاعلى (I1Bound) والحد الادنى (I0Bound) فاذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من الحد الاعلى نرفض فرضية العدم (H=0)، ونقبل الفرضية البديلة (H=1)، اما اذا كانت قيمة (F) المحسوبة اقل من الحد الادنى نقبل فرضية العدم (H=0). (علوان، 2019، ص: 316).

جدول (3) تقدير أنموذج ARDL لأثر (EX و MS) على (GDP) (2018-2004)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.544221	0.085632	6.355342	0.0000
EX	-88728.35	100012.7	-0.887171	0.3803
MS	1.298466	1.535797	0.845467	0.4029
C	1.87E+08	57036364	3.282709	0.0021
R-squared	0.961067	Mean dependent var		2.81E+08
Adjusted R-squared	0.947440	S.D. dependent var		1.06E+08
S.E. of regression	24243999	Akaike info criterion		37.07224
Sum squared resid	2.35E+16	Schwarz criterion		37.61969
Log likelihood	-1004.487	Hannan-Quinn criter.		37.28394
F-statistic	70.52872	Durbin-Watson stat		1.387419
Prob(F- statistic)	0.000000			

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

ب) اختبار منهج الحدود لإيجاد علاقة توازنية طويلة الامد بين (EX,MS) و (GDP)

يلاحظ ومن خلال الجدول (4) بان (F) المحسوبة والبالغة قيمتها (8.500677) اكبر من قيمة الحد الاعلى والبالغة قيمته (3.87) عند مستوى معنوية (5%)، اما قيمة الحد الادنى بلغت (3.1) وهذا يعني رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R-squared 94%) و قيمة

معامل التحديد المرجح (Adjusted R-squared 92%) وهذا يشير الى قوة العلاقة التفسيرية بين المتغيرات.

جدول (4) اختبار منهج الحدود لإيجاد علاقة توازنه طويلة الامد بين (EX,MS) و (GDP) للمدة (2018-) 2004

Test Statistic	Value	K
F.Statistic	8.500677	2
Critical Value Bounds		
Significance	(I0) Bound	(I1) Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5
R-squared (0.945827)	AdjustedR-squared (0.926867)	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

(ت) اختبار المعلمات الطويلة الاجل وفقا لاختبار ARDL

بعد ما تبين بأن هنالك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بغية التأكد هل هي علاقة تكامل قصيرة ؟ ام طويلة ؟، اذ يلاحظ من خلال نتائج الجدول (5) بان هناك استجابة قوية وطويلة الاجل بين المتغيرات الداخلة في الانموذج (EX,MS) وهذا ما يؤكد تأثيرها في GDP.

جدول (5) المعلمات الطويلة الاجل على وفق اختبار ARDL

Long Run Coefficients				
Variable.	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
EX	-554158.113	203220.675	-2.726879	0.0094
MS	0.680848	1.538757	0.442466	0.6605
C	939053141.662	315005798.447	2.981066	0.0049

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

(ث) اختبار المعلمات القصيرة الاجل وفقا لاختبار ARDL

يلاحظ من خلال نتائج جدول (6) ان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي اذ بلغت قيمته (-0.199386)، وبقيمة احتمالية (prob 0.000) مما يعني وجود علاقة قصيرة الاجل، اذ انه توجد الية لتصحيح الخطأ في الامد القصير باتجاه التوازن طويل الاجل، وهذا ما يؤكد اختبار الحدود بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في الانموذج، وتوضيح الاثر الايجابي ل (سعر الصرف، عرض النقد) على الناتج المحلي الاجمالي وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.

جدول (6) المعلمات القصيرة الاجل على وفق اختبار ARDL

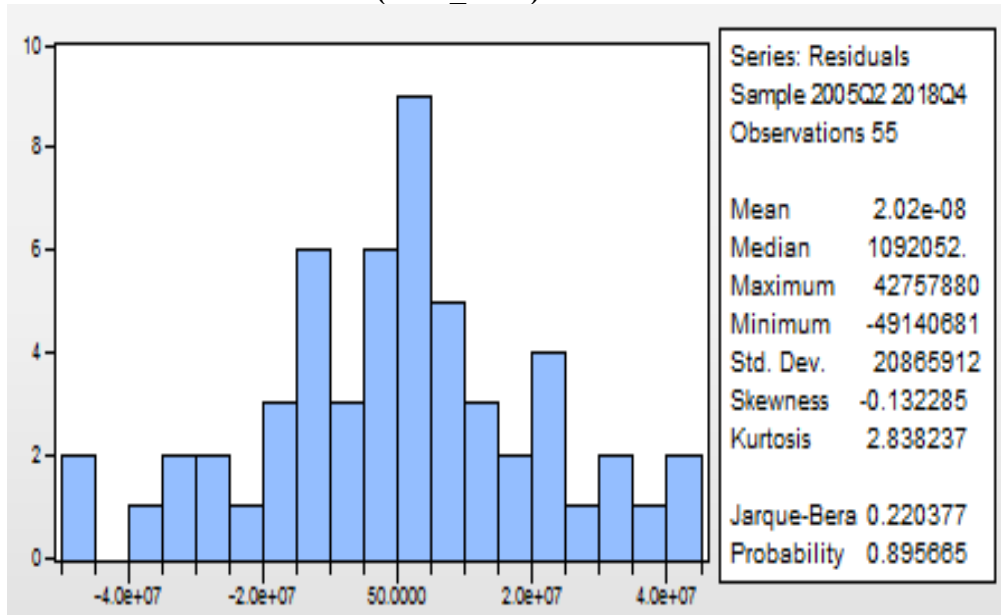
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	-88728.349	89604.367	-0.990223	0.3280
D(MS)	1.298466	1.380462	0.940602	0.3526
CoIntEq(-1)	-0.199386	0.032979	-6.045900	0.0000

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

ح) اختبار التوزيع الطبيعي (Historam-normality) لأثر EX و MS على GDP

يوضح اختبار سلامة الانموذج كيفية توزيع الاخطاء كما في الشكل (1) (داود، لطيف، 2018، ص297) إذ يلاحظ ان اختبار Jarque-Bera الذي يختبر فرضية العدم والبديلة وكانت قيمته (0.220377) وعلى اساس ذلك كانت قيمة (Probability=0.895665) اي اكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم (اي ان البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً) ونرفض الفرضية البديلة (اي ان البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً) وهو امر مرغوب فيه .

شكل (1) اختبار التوزيع الطبيعي (Historam-normality) لأثر EX و MS على GDP للمدة (2018_2004)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

ج) اختبار Heteroskedasticity Test لأثر (MS و EX) على GDP

يبين الاختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وبالاعتماد على اختبار (ARCH) ومن خلال جدول (7) يلاحظ ومن خلال القيمة الاحتمالية والتي تبلغ (0.2290) وهي اكبر من 5% مما يعني عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين وبالتالي نقبل فرضية العدم (اي عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين) ونرفض الفرضية البديلة (اي وجود مشكلة ثبات تجانس التباين).

جدول (7) اختبار Heteroskedasticity Test لأثر (MS و EX) على GDP للمدة (2018_2004)

F-statistic	1.481494	Prob. F(2,42)	0.2290
Obs*R-squared	1.495857	Prob. Chi-Square(2)	0.2213
R-squared	0.027701	Mean dependent var	4.35E+14
Adjusted R-squared	0.009003	S.D. dependent var	5.88E+14
S.E. of regression	5.85E+14	Akaike info criterion	70.87979
Sum squared resid	1.78E+31	Schwarz criterion	70.95346
Log likelihood	-1911.754	Hannan-Quinn criter.	70.90820
F- statistic	1.481494	Durbin-Watson stat	1.934120
Prob(F-statistic)	0.229036		

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

4) نتائج اختبار (ARDL) للأنموذج الثاني

أ) تقدير أنموذج ARDL لأثر (INF و CTT) على (GDP)

من خلال النتائج في الجدول (8) يلاحظ ان اثر المتغيرات المستقلة المذكورة (CTT,INF) كان معنوياعلى المتغير التابع (GDP)، اذ يتضح ذلك من خلال قيمة (t) المحسوبة لكلا المتغيرين عند مستوى معنوية (5%) كما توضح قيمة معامل التحديد ($R^2=0.94$) بان (94%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي تفسر بواسطة المتغيرات المستقلة التي تضمنها الانموذج و(6%) تعود الى عوامل اخرى لم تدخل في الانموذج.

جدول (8) تقدير أنموذج ARDL لأثر (INF و CTT) على (GDP) (2018-2004)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.833430	0.083498	9.981465	0.0000
INF	-315294.5	310163.9	-1.016541	0.3149
CTT	0.033555	0.016747	2.003611	0.0513
C	34799742	18124732	1.920014	0.0614
R-squared	0.942966	Mean dependent var		2.81E+08
Adjusted R-squared	0.930003	S.D. dependent var		1.06E+08
S.E. of regression	27977943	Akaike info criterion		37.30859
Sum squared resid	3.44E+16	Schwarz criterion		37.71005
Log likelihood	-1014.986	Hannan-Quinn criter.		37.46384
F-statistic	72.74671	Durbin-Watson stat		1.257052
Prob(F- statistic)	0.000000			

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

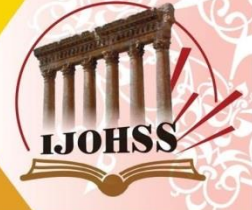
ب) اختبار منهج الحدود لإيجاد علاقة توازنه طويلة الامد بين CTT,INF و GDP

يلاحظ من خلال نتائج الجدول (9) بان (F) المحتسبة والبالغة قيمتها (4.644458) اكبر من قيمة الحد الاعلى والبالغة قيمته (3.87) عند مستوى معنوية (5%)، اما قيمة الحد الادنى بلغت (3.1) وهذا يعني رفض فرضية عدم التنص على عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R-squared 92%) و قيمة معامل التحديد المرجح (Adjusted R-squared 90%) وهذا يشير الى قوة العلاقة التفسيرية بين المتغيرات.

جدول (9) اختبار منهج الحدود لإيجاد علاقة توازنه طويلة الامد بين (CTT,INF) و (GDP) للمدة (2018-2004)

Test Statistic	Value	K
F.Statistic	4.644458	2
	Critical Value Bounds	
Significance	(I0) Bound	(I1) Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5
R-squared (0.920641)	AdjustedR-squared (0.902605)	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.



ت) اختبار المعلمات الطويلة الاجل وفقا لاختبار ARDL بعد ما تبين بأن هنالك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بغية التأكد هل هي علاقة تكامل قصيرة ام طويلة الاجل؟ و الجدول (10) يوضح ذلك، اذ يلاحظ بان هناك استجابة قوية وطويلة الاجل بين المتغيرات الداخلة في الانموذج (CTT,INF) وهذا ما يؤكد على تأثيرها في GDP .
جدول (10) المعلمات الطويلة الاجل على وفق اختبار ARDL

Long Run Coefficients				
Variable.	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
INF	-3025919.255	2281534.189	-1.326265	0.1916
CTT	-0.614765	0.410041	-1.499277	0.1409
C	333977324.005	52978871.393	6.303972	0.0000

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

ث) اختبار المعلمات القصيرة الاجل وفقا لاختبار ARDL

يلاحظ من خلال نتائج جدول (11) ان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي اذ بلغت قيمته (-0.105516) ، وقيمة احتمالية (prob 0.001) مما يعني وجود علاقة قصيرة الاجل، اذ انه توجد الية لتصحيح الخطأ في الامد القصير باتجاه التوازن طويل الاجل، وهذا ما يؤكد اختبار الحدود بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في الانموذج، وتوضيح الاثر الايجابي ل (التضخم، حوالات الخزينة المركزية) على الناتج المحلي الاجمالي وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.

جدول (11) المعلمات القصيرة الاجل على وفق اختبار ARDL

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	79210.565	725541.259	0.109174	0.9136
D(MS)	0.033121	0.015879	2.085900	0.0428
CoIntEq(-1)	-0.105516	0.023690	-4.454003	0.0001

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

ح) اختبار Heteroskedasticity Test لأثر (CTT و INF) على GDP

يبين الاختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وبالاعتماد على اختبار (ARCH) ومن خلال جدول (12) يلاحظ ومن خلال القيمة الاحتمالية والتي تبلغ (0.3613) وهي اكبر من 5% مما يعني عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين وبالتالي نقبل فرضية العدم (اي عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين) ونرفض الفرضية البديلة (اي وجود مشكلة ثبات تجانس التباين).

جدول (12) اختبار Heteroskedasticity Test لأثر (CTT و INF) على GDP للمدة (2004_2018)

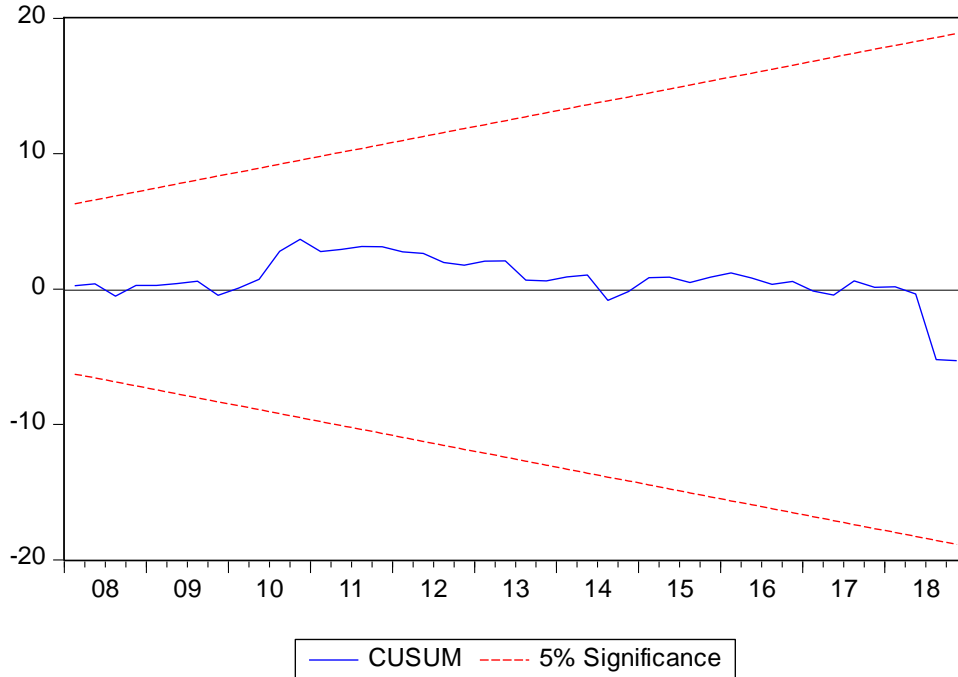
F-statistic	0.848263	Prob. F(2,42)	0.3613
Obs*R-squared	0.866749	Prob. Chi-Square(2)	0.3519
R-squared	0.016051	Mean dependent var	6.34E+14
Adjusted R-squared	-0.002871	S.D. dependent var	1.17E+15
S.E. of regression	1.18E+15	Akaike info criterion	72.27521
Sum squared resid	7.19E+31	Schwarz criterion	72.34887
Log likelihood	-1949.431	Hannan-Quinn criter.	72.30362
F- statistic	0.848263	Durbin-Watson stat	2.006273
Prob(F-statistic)	0.361297		

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

ج) اختبار سكون انموذج ARDL المقدر

يستعمل المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM Test) cumulative sum of the recursive residuals للتحقق من سكون الانموذج المقدر عند مستوى معنوية 5% ، اذ تبين من خلال فرضية العدم ان معاملات الانموذج ساكنة، اذ ان موقع المنحنى باللون الازرق داخل الحدين الحرجين المتمثلين باللون الاحمر يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات انموذج الدراسة ومن خلال الشكل البياني (2) يتوضح ذلك:

الشكل (2) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



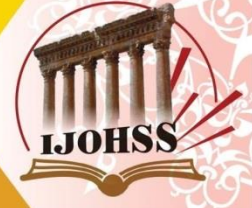
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

الاستنتاجات:

- (1) للسياسة النقدية دور فاعل في تنشيط الناتج المحلي الاجمالي من خلال ما اظهرته نتائج التحليل الاحصائي وحسب اختبار (ARDL) ان (سعر الصرف، عرض النقد) ذات تاثير معنوي على الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغت قيمة $(R^2=0.96)$ مما يؤكد تاثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.
- (2) تبين نتائج اختبار (ARDL) ان (للتضخم، حوالات الخزينة المركزية) تاثير معنوي على الناتج المحلي الاجمالي من خلال ما توضحه قيمة $(R^2=0.94)$.
- (3) توضح نتائج اختبارات الحدود بان هنالك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الانموذجين من خلال قيمة $(F=8.500677)$ في الانموذج الاول ، و $(F=4.644458)$ في الانموذج الثاني وهي اكبر من الحدود العليا والدنيا في الانموذجين.
- (4) تشير قيمة $(F=70.52872)$ و $(F=72.74671)$ معنوية النموذج ككل من خلال نتائج اختبار (ARDL) في الانموذجين على التوالي، وبقيمة احتمالية $(prob=0.0000)$ عند مستوى معنوية (5%).

التوصيات:

- (1) العمل على توجية التوسع الذي تحدثه السياسة النقدية نحو القطاعات الانتاجية التي يمكن من خلالها تنشيط الناتج المحلي الاجمالي عن طريق زيادة الاستثمارات فيها باعتبار ان الاستثمار احد مكونات GDP مما يؤدي الى تنشيطه.



(2) أحداث عجز مقصود من قبل السياسة النقدية في بعض القطاعات المنتجة (صناعة، زراعة) التي يمكن من خلالها زيادة الانتاج للبلد وبالتالي تنشيط الناتج المحلي الاجمالي.
(3) استخدام اداة حوالات الخزينة المركزية لتمويل العجز الحاصل في الموازنة الاستثمارية بالنسبة التي تحقق زيادة في الناتج مما يؤدي الى تنشيط الناتج المحلي الاجمالي.
(4) العمل على تخفيض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة طفيفة مواكبة لمورنة الجهاز الانتاجي المتدرجة لزيادة الصادرات من السلع المنتجة في القطاعات التي قامت السياسة النقدية في التوسع بها مما يؤدي الى تنشيط GDP باعتبار الصادرات احد مكوناته.

المصادر

1. الخزرجي، ثريا عبد الرحيم، 2010، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23.
2. الرفاعي، غالب عوض ، بلعربي، عبد الحفيظ ، اقتصاديات، النقود و البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
3. البيرماني صلاح مهدي ، 2019 ، قياس وتحليل تقلبات اسعار النفط واتجاهات الانفاق الحكومي على قطاعي الامن والصحة في العراق للمدة 2006 – 2016، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد 111، المجلد، 25.
4. الكبيسي محمد صالح، 2010، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة 1980_ 2005 دراسة قياسية، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد 58، المجلد، 16.
5. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، نشرات مختلفة .
6. حمد، عبد الرحيم مكطوف، 2013، السندات وحوالات الخزينة في العراق واثرها في التنمية الاقتصادية، بحث منشور، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 41.
7. حجاجه، انصار احمد، 2019، اثار التضخم الاقتصادي، بحث منشور على شبكة الانترنت 6/فبراير
[https:// mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)
8. داود سمير سهام، لطيف مقداد غضبان، 2018 ، قياس تاثير هيمنة النمط الاستهلاكي للانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد 102، المجلد، 24.
9. صالح، لورنس يحيى، 2019 ، تحليل العلاقة الاقتصادية بين المرض الهولندي واختلال الهيكل الاقتصادي في العراق، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد 112، المجلد، 25.
10. عكروش، محمد، 2011، اثر ملتقيات الاستثمار السياحي على تنمية السياحة والناتج المحلي الاجمالي في سوريه، بحث منشور، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 4، المجلد 33.
11. علوان، غفران حاتم، 2019، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في اطار التكامل المشترك للمدة (1990-2016)، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد 111، المجلد، 25.
12. قادي، عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

13. Diz, Amoney and Prices in Argentina, 1935-1962, Journal of Money and Banking, USA 1971.

References

- 1) Akroush, Muhammad, 2011, The Impact of Tourism Investment Forums on the Development of Tourism and GDP in Syria, published research, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, No 4, Vol 33.
- 2) Al-Birman Salah Mahdi, 2019, Measuring and analyzing oil price fluctuations and trends in government spending on the security and health sectors in Iraq for the period 2006-2016, published research, Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, No 111, Vol 25.
- 3) Al-Khazraji, Thuraya Abdul-Rahim, 2010, Monetary Policy in Iraq Between the Accumulations of the Past and the Challenges of the Present, Published Research, Journal of Baghdad College of Economic Sciences, No 23.
- 4) Al-Kubaisi Muhammad Salih, 2010, Measuring and Analyzing Monetary Shocks in the Iraqi Economy for the Period 1980-2005, Standard Study, Published Research, Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, No 58, Vol 16.
- 5) Al-Rifai, Ghaleb Awad, Belarbi, Abdel Hafeez, Economics, Money and Banks, Wael Publishing House, Jordan, 2002.
- 6) Alwan, Ghufra Hatim, 2019, Measurement and Analysis of the Impact of the Public Budget Deficit on the External Debt in Iraq in the Context of Joint Integration for the Period (1990-2016), Published Research, Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, No 111, Vol 25.
- 7) Dawood Samir Siham, Latif Miqdad Ghadhban, 2018, Measuring the influence of the dominance of the consumption pattern of government spending on oil and non-oil GDP and analyzing it in Iraq, published research, Journal of Economic and Administrative Sciences, Baghdad University, No 102, Vol. 24.
- 8) Diz, Amony and Prices in Argentina, 1935-1962, Journal of Money and Banking, USA 1971.
- 9) Hajjah, Ansar Ahmed, 2019, The Effects of Economic Inflation, Research published on the Internet [https:// : February 6, mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)
- 10) Hamad, Abdul Rahim Maktouf, 2013, Bonds and Treasury Remittances in Iraq and their Impact on Economic Development, published research, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, No 41.
- 11) Kady, Abdel-Majid, Introduction to Macroeconomic Policies, University Press Office, Algeria, 2003.
- 12) Saleh, Lawrence Yahya, 2019, Analysis of the economic relationship between Dutch disease and the disruption of the economic structure in Iraq, published research, Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, No. 112, Vol. 25 .
- 13) The Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, various publications.

ملحق (1)

جدول (13) بعض متغيرات السياسة النقدية مع (GDP) ربع سنوية للمدة (2018_2004)

السنوات	GDP مع النفط بالاسعار الجارية مليون دينار	عرض النقد مليون دينار	حوالات الخزينة المركزية مليون دينار	سعر الصرف دينار/ دولار	معدل التضخم %
2004(1) Q	64330028.5	6523340.33	4975165.87	1433	24.13
2004(2) Q	56933581.5	7511462	5972177.62	1455	0
2004(3) Q	123070732.5	8419791.33	4975165.87	1463	30.1
2004(4) Q	115674285.5	9036204	5972177.62	1463	29.36
2005(1) Q	93496857.25	10561101	6969189.37	1462	43.2
2005(2) Q	80188017.75	10893188	7966201.12	1472	36.4
2005(3) Q	162467132.3	10684919.66	4316135.75	1479	36.96
2005(4) Q	149158292.8	10980389.33	4078993.25	1477	32.73
2006(1) Q	123163053.3	11969080.66	3841850.75	1481	39.9
2006(2) Q	104779653.8	11973776	3604708.25	1484	51.2
2006(3) Q	197852067.3	13505420.66	3205143.12	1487	65.93
2006(4) Q	179468667.8	14309216	2643155.37	1448	56.43
2007(1) Q	147301295.8	15905566.33	2081167.62	1302	46.7
2007(2) Q	123404307.3	15995704.33	1519179.87	1275	41.83
2007(3) Q	256533379.8	17870826.66	1235817.12	1254	28.43
2007(4) Q	232636391.3	20785308.88	1231079.37	1233	13.53
2008(1) Q	198821990.9	21980881	1226341.62	1224	5
2008(2) Q	170958037.6	25329815.33	1221603.87	1211	1.26
2008(3) Q	273737284.4	25329815.33	1716545.2	1195	2.1-
2008(4) Q	245873331.1	27131367	27111654.1	1182	7.03
2009(1) Q	189527972.9	29703804.33	3705785.2	1178	0.7-
2009(2) Q	150271457.6	29565727	4700405.33	1182	3.53-
2009(3) Q	273079507.4	32728162.66	5291059.62	1184	1.5-
2009(4) Q	233822992.1	36131866	5477748.87	1184	5.23-
2010(1) Q	211055765	39375752.33	5664438.12	1185	2.7
2010(2) Q	178394965	45079880.33	5851127.37	1185	2.06
2010(3) Q	363061272	47841314.33	5727728.62	1185	1.66
2010(4) Q	330400472	50197610	5294241.87	1185	3.33
2011(1) Q	278101318.9	50793702.66	4860755.12	1185	5.56
2011(2) Q	237585177.6	51329479.33	4427268.37	1193	6.16
2011(3) Q	451294526.4	55327471.33	4502649.25	1199	5.5
2011(4) Q	410778385.1	60035958.33	5086897.75	1206	5.2
2012(1) Q	335723155.1	60719379.33	5671146.25	1227	6.46
2012(2) Q	281391378.4	61558726.33	6255394.75	1251	7.23
2012(3) Q	500647130.6	60874847.33	6261022.75	1243	6.36
2012(4) Q	446315353.9	62350513.33	5688030.25	1210	4.3
2013(1) Q	368922087.8	65070603.33	5115037.75	1237	2.1

1.53	1258	4542045.25	70296036	305365715.3	2013(2) Q
0.9	1212	4913607.75	70584483.33	500709975.8	2013(3) Q
2.96	1220	6229725.25	72469285.33	437153603.3	2013 (4) Q
3	1222	7545842.75	73229087	361495956.4	2014(1) Q
1.7	1218	8861960.25	72864588.66	293099074.1	2014(2) Q
2.36	1211	18405604.5	70890003	432578382.9	2014(3) Q
1.83	1204	36176775.5	71366151.33	364181500.6	2014(4) Q
0.03	1244	50657652.75	69383361	304963928.4	2015(1) Q
1.46	1304	67112706.25	71935649.66	240238770.1	2015(2) Q
2.43	1223	155434116	68729972	372049961.9	2015(3) Q
1.63	1218	315621882	66382409.33	307324803.6	2015(4) Q
0.8	1245	434672014.25	67365266.66	274489921.6	2016(1) Q
1.56	1276	578404726.75	70165035.33	222520873.9	2016(2) Q
0.03	1281	434672014.25	71118564	396274201.1	2016(3) Q
5.-	1299	578404726.75	70613580	344305153.4	2016(4) Q
0.23	1724	276146280.1	103511459.1	299423506.3	2017(1) Q
0.21	1405	11357850.94	85828202.38	250289418.8	2017(2) Q
0.58	2332	166946378.3	143821634.6	452219810.3	2017(3) Q
0.56	2013	1792624081	126138377.9	403085722.8	2017(4) Q
0.47	1713	444051080	104546654.3	335710369.6	2018(1) Q
0.42	1401	363314521	85300010.75	279279775.9	2018(2) Q
0.37	1090	282577961	66053367.25	222849182.1	2018(3) Q
0.32	778	201841402	46806723.75	166418588.4	2018(4) Q

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) واستخدام معادلات Diz.